کارگر

شماره ۵، دوره سوم، اردیبهشت ۱۴۰۴ **کارگر**، المجلد ۳، رقم ٥، مايو/٢٠٢٥

في رأينا

رحلة الرئيس ترامب إلى المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة.

خلال زيارة رئيس الولايات المتحدة إلى الدول الساحلية الجنوبية للخليج الفارسي (التي تُطلق عليه الدول العربية الخليج العربي)، وفي خضم الاجتماعات مع رؤساء هذه الدول وتوقيع الاتفاقيات، استهدفت واشنطن إيران بعقوبات اقتصادية متزايدة. السبب الجوهري وراء عقوبات واشنطن هو أن العمال والكادحين الإيرانيين قبل أكثر من ٤٥ عامًا قد اقتلعوا وأطاحوا بالنظام الملكي الدمية . فقد حلّت الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ج.ا.ا.)، بدعم من واشنطن وشركائها الدوليين، محل ديكتاتورية الشاه الدموية، التي جاءت إلى السلطة عبر انقلاب ١٩ آب/أغسطس ١٩٥٣ الذي دبرته وكالة الاستخبارات

المركزيـة الأمريكيـة.

إن شـعب إيـران، تحـت حكـم ج.ا.ا.، مضغـوط بيـن العقوبـات المتزايـدة مـن واشـنطن والظـروف الاقتصاديـة السـاحقة التـي يفرضهـا نظـام الشـيعة–بازار. لدرجـة أنـه فـي مواجهـة حـرب ج.ا.ا. ضـد إسـرائيل، يجـد الشـعب نفسـه أعـزل أمـام هجـوم العقوبـات مـن واشـنطن. إن السـبيل الوحيـد نحـو النمـو الوطنـي ومقاومـة العقوبـات الداخليـة والخارجيـة معًـا هـو التنظيـم المسـتقل للعمـال والفلاحيـن لمواجهـة الأزمـة الاقتصاديـة والبرنامـج النـووي العسـكري لدولـة الشـيعة–بازار فـي آنٍ واحـد.

والسـؤال المطـروح: مـاذا قدمـت ج.ا.ا. للمنطقـة وللإنسـانية والتـي تجسـد تحالـف الشـيعة–البازار الحاكـم ، وهـو التحالـف الـذي وقـف منـذ انـقلاب عـام ١٩٥٣ كشـريكًا ثابتًـا للملكيـة البهلويـة، ثـم شـكّل أسـاس ج.ا.ا.؟

لقـد وضعـت الثـورة الإيرانيـة عـام ١٩٧٩ الـبلاد والمنطقـة بأسـرها وجهـاً لوجـه مـع إمكانيـات الاسـتقلال والحريـة. فقـد كانـت المـدن فـي جميـع أنحـاء الـبلاد تنبـض بقـدرة الشـعب علـى مواجهـة المهـام الرأسـمالية الملحـة والتاريخيـة. وفـي خضـم الاندفـاع الثـوري للقـوة الوطنيـة، لـم تجـرؤ أي قـوة إمبرياليـة علـى التعـدي فـي البـلاد، مـع انتصـار الثـورة، طالبـت الأمـة، أي الطبقـات الشـعبية الحضريـة والريفيـة، بإصلاحـات مثـل:

الإعمـال الكامـل لحقـوق المرأة—سـواء التقليديـة/الشـيعية أو العرفيـة/الحديثـة—وتوحيـد جميـع النسـاء فـي أنحـاء الـبلاد؛

الحقـوق الكاملـة للأقـوام (بمـا فـي ذلـك جميـع الأقليـات الدينيـة)، سـواء كانـوا أتـراكًا أو أكـرادًا أو عربًـا أو جيلكييـن أو تركمانـاً أو بلوشـاً، وغيرهـم ممـن عانـوا لأكثـر مـن نصـف قـرن مـن القمـع تحـت حكـم الأنظمـة البهلويـة التـي فُرضـت مـن قبـل لنـدن وواشـنطن، أي البهلـوي الأول والثانـي؛ ووَحـدة الفُـرس، والعـرب، والتُـرك، والكُـرد، والبلـوش، وجميـع الأقـوام الأخـرى؛ وكذلـك حـق جميـع العمـال الأفغـان المهاجريـن.

تحقيـق جميـع حقـوق الشـباب والطلبـة عبـر تعبئـة وطنيـة شـاملة للقضـاء علـى الأميـة والفقـر؛

إرسـاء حقـوق العمـال مـن خلال تشـكيل منظماتهـم المستقلة—سـواء كانـت نقابـات، مجالـس، أو انجمـن) جمعيات(—للدفـاع عـن مسـتويات معيشـتهم وللإشـراف والسـيطرة علـى الإنتـاج فـي جميـع الصناعـات؛

القضـاء علـى فقـر الريـف مـن خلال تنفيـذ الإصلاح الزراعـي اللازم للفلاحيـن الذيـن لايملكـون الاراضـي، وتنظيـم صغـار الفلاحيـن ومتوسـطيهم فـي مجالـس أو انجمـن قرويـة مسـتقلة؛

الاعتـراف بحقـوق جميـع المهنييـن والعلمـاء وأصحـاب المشـاريع الصغيـرة؛

الإعمـال الكامـل لحقـوق الفنانيـن والمثقفيـن الذيـن تعرضـوا لمـا يقـرب مـن قـرن مـن الزمـن للهجـوم والسـجن والتعذيـب والإعـدام والتـي تصاعـدت مـن قبـل الملكيـات البهلويـة؛

إرسـاء الحريـات المدنيـة والسياسـية—وخاصـة الحـق فـي نشـر المواقـف المسـتقلة للعمـال والكادحيـن، مثـل جريـدة *كارگـر*، التـي تُعـد أساسًـا لإرسـاء الحريـة فـي الـبلاد.

لقـد منعـت حكومـة الخمينـي–بازرغـان إرادة الشـعب وحالـت دون إعمـال جميـع الحقـوق المذكـورة أعلاه.

وبعـد أكثـر مـن ٤٥ عامًـا، مـاذا لدينـا بـدلاً مـن حقـوق الشـعب؟

مجموعـة مـن أجهزة/مرافـق الطـرد المركـزي لتخصيـب اليورانيـوم، وبعـض الصواريـخ والطائـرات المسـيّرة المتفجـرة التابعـة لـ ج.ا.ا. والتـي تهـدد بهـا والتـي تسـتخدمها ضـد إسـرائيل والمنطقـة. برنامـج نـووي

نشريه سوسياليستی **کارگر** (گاه نامه)
سردبير بابک زهرائی
Kargaronline.com
kargar.co
support@kargaronline.com
contact@kargaronline.com
برای مقالات و گفتگوهای قبلی (ويدئو و صوتی) به اين آدرس رجوع کنيد :
babakzahraie.blogspot.com
babakzahraie@gmail.com

عسكري وتسليح نووي عسكري حصلت عليه ج.ا.ا. عبر التعاون مع القوى الإمبريالية، موسكو، وبكين— وتتباهى به.

لقد حان الوقت لإعلان حظر برامج ج.ا.ا. العسكرية— في مجال تخصيب اليورانيوم، ترسانتها الصاروخية، وحربها ضد إسرائيل—من خلال استفتاء وطني.

ولتمهيد الطريق نحو الاستقلال والحرية—الطريق نحو حكومة مستقلة عن تحالف الشيعة–البازار، حكومة للعمال والفلاحين.

"الخطوط الحمراء" للجمهورية الإسلامية الإيرانية: معارضة للأمة – الاستقلال والحرية

بدأ النظام الملكي المنصوب والمزيَّن من قبل وكالة الاستخبارات المركزية البرنامج النووي العسكري بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨د

ثورة ١٩٧٩

تم تنصيب الجمهورية الإسلامية؛ وتم رفض الثورة

١٩٨٣: قمع كارگر وإعادة إطلاق البرنامج النووي العسكري

منذ عام ١٣٦٨ حتى اليوم: البرنامج النووي العسكري جارٍ على قدمٍ وساق

٢٠٢٣ : حرب إبادة اليهود في ٧ أكتوبر على يد الجمهورية الإسلامية

الجمهورية الإسلامية تتعرض لضربات في غزة ولبنان وسوريا

وزير الخارجية عراقجي والعديد من السماسرة ورجال الدولة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ج.ا.ا.) قبله، صرّحوا بأنهم لن يتجاوزوا "الخط الأحمر" الحاكم في سياساتهم الداخلية والخارجية. يجب على العمال، والشباب، وسكان المدن والأرياف أن يدركوا أن "الخط الأحمر" لـ ج.ا.ا. ، في هذه الحالة وفي جميع الحالات الأخرى، ليس إلا من بقايا الملكيات السابقة ولا يخدم مصالحهم.

الاستقلال والحرية، أي مصالح الشعب، لا تتماشى مع الخطوط الحمراء لـ ج.ا.ا.

يرجع تاريخ البرنامج النووي العسكري إلى أكثر من خمسين عامًا، إلى عهد الديكتاتورية القاتلة التي فُرضت وزُيّنت كـ"ملكية بهلوية ثانية" من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) بعد الانقلاب الكارثي في أغسطس ١٩٥٣. ونتيجة لذلك، شكّلت ديكتاتورية بهلوي–السافاك، التي كانت شريكة استراتيجية لواشنطن في الشرق الأوسط، أكثر أنماط القمع وحشية في تاريخ البلاد. وقد حصل نظام بهلوي–السافاك على دعم كامل من الولايات المتحدة.

قبل ثورة ١٩٧٩، أُطلق البرنامج النووي العسكري بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ تحت ذريعة برنامج سلمي.

تم الإطاحة بالشاه، وأُغلقت القواعد الأميركية في البلاد، وتوقفت البرامج التعاونية بما في ذلك البرنامج النووي. لكن بعد الثورة، بدأت الإدارة التي عارضت المهام التاريخية والعاجلة لتلك الثورة بإحياء البرنامج النووي العسكري بعد أربع سنوات فقط.

١- نفي ثورة ١٩٧٩. لقد كانت ثورة ١٩٧٩ ثمرة لنضال جماهير الشعب العامل، بقيادة الإضرابات الثورية لعمال النفط، التي مزّقت واجهة الاستبداد التي كانت تبدو وكأنها تملك السلطة الكاملة، وأقنعت صفوف الجيش الخامس في العالم بالوقوف إلى جانب الشعب. تُرك الشاه مع جلّادي السافاك والجنرالات بمفردهم استعدادًا للإطاحة التي حدثت في ١١ و١٢ فبراير من ذلك العام.

سقط النظام الاستبدادي الملكي البهلوي. استضافت واشنطن والدول الإمبريالية الأخرى بقايا النظام لدعم أجهزة التجسس والدعاية لديهم، وبث البرامج الإذاعية الفارسية إلى إيران. واعتمدت فلول الملكية على الثروات الكبيرة التي جلبوها معهم من الداخل ليواصلوا حياتهم الأرستقراطية في الخارج دون سلطة الحكم المطلق.

مع تأسيس الاستقلال والحرية، كان من الممكن للثورة المنتصرة أن تمضي قدمًا. وقد تطلب ذلك قيام "جمهورية العمال والفلاحين"، أي الحكم المباشر للشعب، كما اقترحه في حينه الاشتراكيون من "*كارگر*". حكومة تؤسس على الشراكة المستقلة بين العمال والفلاحين الذين مكّنوا الثورة. إن حقوق النساء، و"الأقوام" (كالأكراد، والعرب، والترك، والغيلك، والتركمان، والبلوش، وغيرهم – اتحاد الفرس والعرب وجميع الأقوام)، والأقليات الدينية (كالسنة، والزرادشتيين، واليهود، والمسيحيين، والبهائيين، والدراويش، وغيرهم)، بالإضافة إلى الشباب والطلاب، والعمال والفلاحين، والمهنيين وأصحاب المشاريع الصغيرة، والفنانين والمثقفين، وغيرهم، هم وحدهم القادرون على إقامة وحماية الديمقراطية (بما في ذلك حرية المذهب الشيعي).

إقامة سلطة ج.ا.ا. أدّت إلى رفض المهام الرأسمالية الفورية والتاريخية للشعب؛ وبدلًا من التقدم بالثورة، حدث انقلاب عليها.

بدعم من كامل المعارضة المؤيدة للشاه، ونظرائهم الشعبويين الذين أُفرج عنهم لتوّهم من سجون الشاه، وبدعم من واشنطن وجميع القوى الإمبريالية، بما في ذلك موسكو وبكين، تولّى الخميني (آية الله العظمى، الذي انضمّ لاحقًا إلى المطالبين بإسقاط الملكية) قيادة الحكومة الجديدة. وقد حظيت إقامة ج.ا.ا. بدعم لا يتجاوز على الأرجح ٢٥٪ من السكان، لكنه أُعلن لاحقًا أنه "٩٩٪" من خلال استفتاء. وقد أشار منظّمو الاستفتاء لاحقًا إلى أن الاستفتاء لم يُجرَ أصلًا في العديد من مناطق البلاد.. استنادًا إلى هذا، قامت "مجلس الثورة" والحكومة المؤقتة الجديدة باتخاذ خطوات نحو حلّ وإغلاق جميع المنظمات العمالية المستقلة، ومعارضة حقوق النساء والأقوام.

يجب على شبابنا أن يكونوا على وعي بالتحالفات الطبقية التي أقامت ج.ا.ا. بعد ثورة ١٩٧٩.

تم تجميع تحالف من المؤيدين المتمركزين حول الملكية أثناء الانقلاب الذي قادته وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في أغسطس ١٩٥٣ والذي أعاد الشاه المنفي إلى الحكم. وكان تحالف زاهدي وكاشاني (المزيد عن ذلك لاحقًا)، وكلاهما كان له تعاون مع ألمانيا النازية خلال الرايخ الثالث، من الداعمين للملكيين. باختصار، كان تحالف الشيعة–البازار شرطًا ضروريًا لنجاح الانقلاب ووضع الملكية في السلطة فيما بعد، تم تنظيم جهاز السافاك بهدف تفتيت الطبقة العاملة عبر قمع غير محدود. وبالتوازي، فُرض قمع شيعي داخل النظام التعليمي، حيث أصبح معلمو المدارس الابتدائية والثانوية مترددين في تدريس مواضيع مثل "نظرية التطور" أو غيرها من المواضيع التي تغضب المتعصبين الشيعة، الذين كانوا يهاجمون المعلمين ويتهمونهم فورًا بالشيوعية، مما يعرّضهم لخطر السافاك. ومع سقوط الملكية، كان تحالف الحكم المتمركز حول النظام الملكي الناتج عن انقلاب ١٩٥٣ في غاية الإفادة بعد ثورة ١٩٧٩.

لقد آن الأوان للعودة إلى تحالف الشيعة–البازار[1]

[1] خلال فترة ما بعد انقلاب ١٩٥٣ الذي أعاد الشاه إلى الحكم، وبناءً على التحالف الذي تم تشكيله دعمًا للانقلاب، أصبحت الحوزة الدينية في قم مركزًا للتجديد الأيديولوجي للدولة (للمزيد راجع الاتجاهات الجديدة في التاريخ العالمي لبابك زهرائي، ٢٠١٥، على babakzahraie.blogspot.com). في هذه الفترة، تعاون العلّامة الطباطبائي، أحد علماء الشيعة البارزين، مع حسين نصر، فيلسوف البلاط الملكي (والذي أصبح لاحقًا رئيس جامعة آريامهر)، وكذلك مع هنري كوربان. وخلال هذه الحقبة الممتدة لـ٢٥ سنة، ووفقًا لبرامج الشاه التي كانت تقاد من واشنطن ضمن سياستها المعادية للاتحاد السوفيتي، بلغ عدد المساجد الشيعية ٥٥,٠٠٠ مسجد (وقد بلغ عددها الآن قرابة ٩٠,٠٠٠ مسجد، دون أن يُبنى مسجد سني واحد، ومعظم هذه المساجد لا يُرتادها أحد). وبلغ القمع المعادي للشيوعية، والقمع العميق

الحاسم عام ١٩٥٣، بوصفه حجر الأساس للحكومة الجديدة التي أنشأتها الـCIA، والتي تشكلت أولًا حول رجل الدين آية الله أبو القاسم كاشاني (١٨٨٢–١٩٦٢) والجنرال فضل الله زاهدي (١٨٩٢–١٩٦٣)، بعد أن بقي الشاه والسافاك الملعونون وحدهم، مرفوضين من قِبل التاريخ في ١٩٧٩.

تم ترشيح باحثي المناصب، ممن لا يتمتعون بأي قاعدة جماهيرية حقيقية، مثل مهدي بازرگان (١٩٠٧–١٩٩٥) وقادة جبهة ملّي الليبراليين البرجوازيين المؤيدين للشاه، تم تعيينهم في الحكومة المؤقتة والمجلس الثوري وقيادة الدولة. كزعيم للإدارة الجديدة، صرّح بازرگان على التلفزيون الوطني بفخر أنه يعارض الثورة، وأنه عبر قبوله رئاسة الحكومة، كان يخدم الأمة (الملّة)، وأن الملّة قد فعلت ما يكفي لتخريب البلاد ويجب أن تتراجع. وقد بادر وزيره علي‌اكبر معين‌فر، مهندس مدني، إلى سجن قادة عمال النفط الذين قادوا الإضرابات الثورية التي مكّنت الثورة من الانتصار.

ولم تستمر ولاية هؤلاء الليبراليين البرجوازيين أكثر من عام واحد بعد الثورة. وبعد إقالته، صرح بازرگان أنه استُخدم كسائق في سيارة الخميني، ثم تم الاستغناء عنه. وكان هناك كثيرون ينتظرون قيادة مركبة الحكم في ج.ا.ا. وفعلاً، تسلّم العديد منهم الدفّة، بشخصيات وخطابات جديدة، ولكنهم ساروا على درب الحكم الشيعي–البازاري الذي دشّنه بازرگان.

تحوّلت بذلك قصة ج.ا.ا. إلى ملحمة من التنافس على الثروة والسلطة بين وكلاء الحكم، حتى حد اللجوء إلى التفجيرات الإرهابية والإعدامات، في مسعى كل فصيل لنيل الدعم الإمبريالي. وهو الخط العام لحكم من بين الأكثر فسادًا في تاريخ إيران، لا يقل وحشية عن الاستبداد الملكي.

حدثت التفجيرات والإعدامات خلال الحرب الإيرانية–العراقية (١٩٨٠–١٩٨٨). وكان هدف سياسة الإكراه العسكري التي انتهجها تحالف الشيعة–البازار، خلال الدفاع الوطني ضد الغزو العراقي المدعوم من واشنطن، هو وقف الحريات السياسية والمدنية التي اكتسبتها الثورة بشق الأنفس. وبعد أقل من أربع سنوات من الثورة، في ١٩٨٢–١٩٨٣، تم حظر صحيفة "*كارگر*"، صوت السياسة المستقلة في البلاد، وسُجن قادة الحزب الاشتراكي. [٢]

دعمت القوى الإمبريالية، بقيادة واشنطن، هذه الاعتقالات دون توجيه أي تهم، لأن المعتقلين لم يرتكبوا أي جريمة سوى التعبير عن آرائهم. ومن بين هذه الآراء، اشارت *كارگر* إلى انه من الضروري: الدعوة لوضع القيادة العسكرية تحت إشراف منظمات العمال المستقلة، سواء كانت نقابات أو مجالس، لضمان النصر في الحرب، ولحماية حياة أبناء الطبقة العاملة الذين كانت القيادة الشيعية–البازارية ترسلهم إلى حقول الألغام بعشرات الآلاف نحو موتهم؛ تلك الحرب، التي كانت الأطول في تاريخ إيران، انتهت إلى لا شيء عند الحدود، عبر تسوية تفاوضية دون تحقيق النصر على قوات صدام - تم سحق الدور المستقل لامة سياسيًا من قبل ج.ا.ا. خلال الحرب، ولذلك لم يكن هناك طريق للنصر. [٣]

تحت قيادة الخميني–رفسنجاني، تم استئناف البرنامج النووي العسكري التابع للشاه–واشنطن، خلال قمع أعضاء "*كارگر*" وحق العمال وحلفائهم في التنظيم والتعبير. وقد صرّح رفسنجاني بأن "إسرائيل دولة قنبلة واحدة يمكن محوها من الخارطة"، ولم يكتفِ بالقول بل سعى إلى تحقيق هذا الهدف، الذي أصبحت سياسات ج.ا.ا. بأكملها تسعى لتحقيقه منذ عقود.

٢ إلى جانب الظروف اللاإنسانية خلال فترات الاعتقال، تضمنت أدوات القمع المستخدمة في السجون الأساليب المعروفة لجهاز الشرطة السياسية؛ مثل أن يقوم أحد مرشحي الرئاسة باسم حركة *كارگر* – والذي كان قد غادر الحركة مسبقًا على أساس برنامج برجوازي ليبرالي يدعو إلى انسحاب الحرس الثوري من جبهات الحرب الغربية (وهو موقف غريب، أقل ما يُقال فيه، بالنظر إلى أن دور الحرس الثوري كان موضع نزاع دموي بين الرئيس الأول وسائر أجهزة ج.ا.ا. خلال فترة التفجيرات والإعدامات) – بأن يعلن، أثناء اعتقاله القصير، أنه مؤيد للحكومة بالكامل، وأنه سيبلّغ قيادة الحزب الاشتراكي خارج السجن بإنذار قضائي بوجوب حله. وقد تم اتخاذ هذا الإجراء القضائي بهدف إرباك الحملة الجارية من أجل الحريات المدنية وإثارة البلبلة في صفوف بعض المثقفين. ولأنهم لم يستطيعوا تدمير التنظيم استجابةً للإنذار القضائي، قرر بعض الشخصيات الأقل شهرة تفكيك البرنامج السياسي لحركة *كارگر*، ليقوم النظام لاحقًا بنشر مواقفهم على الملأ. كما تصاعدت النداءات، من القريب والبعيد، إلى الحزب بوصف هؤلاء بالخونة أو المتحولين. لكن، وبسبب تقاليدهم المبدئية العريقة التي تعود إلى حركة الطلاب في السبعينيات، رفض الاتجاه الاشتراكي، رغم ما تعرّض له من مضايقات وسجن، القيام بذلك. ولم تكن هذه الأحداث سابقة من نوعها؛ فعلى سبيل المثال، قام والد أحد الاشتراكيين المعتقلين في الأهواز بعد الثورة بكتابة رسالة مفتوحة يطالب فيها المحاكم الإسلامية بإعدام ابنه، وذلك خلال حملة نضال من أجل الحريات المدنية. وفي هذه الحالة، احترم الاشتراكيون في حركة *كارگر* آراء الجميع، حتى عندما استُخدمت تلك الآراء من قِبل النظام لتبرير مزيد من القمع ضد المعارضة السياسية. وقد واصلوا حملتهم من أجل الحريات المدنية دون أن ينحرفوا عن أهدافها، وعلى رأسها الإفراج عن المعتقلين، مؤكدين في الوقت نفسه دعمهم لتأسيس حكومة من العمال والفلاحين كحل تاريخي لإقامة الديمقراطية وتحقيق السيادة الوطنية.

٣ للطبقة العاملة، والذي مارسه نظام بهلوي، ذروته خلال فترة حكمهم. وقد جرى توظيف ثماره لاحقًا في إقامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد ثورة ١٩٧٩. وخلال سنوات قمع الاشتراكيين في حركة *كارگر*، كان عنوان روش رئاليسم للعلّامة يُشاد به من قِبل المحققين بشكل مبالغ فيه، لدرجة أنه لم يكن من الممكن طرح سؤال بسيط: إذا كان هذا العنوان حقًا كما تزعمون، فكيف يكون مؤلفه وروّاده جميعًا من المعارضين لثورة ١٩٧٩؟

لـ "الخطوط الحمراء" لـ ج.ا.ا. ، الحق فيما تعلق بتخصيب اليورانيوم، أو الحكم الإقليمي، أو القضاء على اليهود، لا يخدم سوى مصالح استبداد بهلوي الذي أطاحت به ثورة ١٩٧٩، ومصالح القوى الإمبريالية بقيادة واشنطن، وحكم الشيعة–البازار الذي لا يمتلك أي أفق تاريخية، ولا يتموضع إلا بين مصالح الأمة ومصالح الإمبريالية.

من الضروري فهم "الخطوط الحمراء" المُختلقة من قبل السيد عراقجي في سياق التاريخ الراسخ لبرنامج البلاد النووي العسكري.

٢- من الملكية إلى ج.ا.ا.: تاريخ البرنامج النووي العسكري. وفقًا للدكتور أكبر اعتماد (١٩٣٠–٢٠٢٥)، رئيس وكالة الطاقة الذرية في عهد الشاه، بدأ البرنامج النووي الإيراني بين عامي ١٩٧٤–١٩٧٨ تحت حكم بهلوي الدموي. ووفقًا لتعليمات الشاه، بدأت المبادرة سلمية ستتحول لاحقًا إلى إنتاج قنبلة ذرية عندما تدعو الحاجة. استثمر الشاه جزءًا من عائدات البترودولار في السبعينيات – حيث كانت العائلة المالكة تعتقد وتتصرف وكأنها تملك الأمة والبلاد بكل طرق– من شراء الأسلحة إلى السلع الفاخرة والأعمال الفنية في الصناعات النووية بالخارج، خاصة في فرنسا. وأرسل الشاه مجموعة من الطلاب الإسلاميين إلى MIT وغيرها من الجامعات الأميركية المرموقة لدراسة التكنولوجيا النووية، بإشراف حسين نصر، فيلسوف القصر، الذي اختارهم بعناية لمواجهة أنصار التيارات اليسارية والشعبوية المنتشرة حينها. وهؤلاء الطلاب، كحال اعتماد، عادوا بعد الثورة للعمل في البرنامج النووي العسكري تحت حكم ج.ا.ا.

أوقفت ثورة ١٩٧٩، التي أسقطت حكم بهلوي ودمرت السافاك، شرطة السرّ المكروهة، العديد من مبادرات النظام السابق. والبرنامج النووي هو احدها.

أعيد تشغيل البرنامج النووي خلال الحرب مع العراق، تزامنًا مع قمع صحيفة كارگر وسجن الاشتراكيين عام ١٩٨٣. وبحلول عام ١٩٨٥، كان لـ ج.ا.ا. الأمل في الوصول إلى قنبلة نووية مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وفي تلك اللحظة، أعلنت النخبة الحاكمة الشيعية–البازارية، بقيادة رفسنجاني، أن إسرائيل دولة قنبلة واحدة يمكن إزالتها نهائيًا. كانوا ينظّمون ندوات مُعلنة على نطاق واسع بعنوان عالَم بدون إسرائيل.

بحلول عام ٢٠١٣، أبرمت ج.ا.ا. اتفاقًا مع إدارة أوباما لتقييد استخراج اليورانيوم بتركيزات منخفضة. ووفقًا لتقييمات ج.ا.ا، فإن الاتفاق حافظ على البنية الأساسية لصنع قنبلة لاحقًا. لكن المخطط انهار بعد توقيع الاتفاق. صرّحت ج.ا.ا. بجرأة بأنه لا شيء سيمنعها من بلوغ هدفها، وبدأت بتخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٦٠٪، بحسب بعض الروايات جمعت قرابة طن من هذه المادة – ما يكفي لصنع نحو عشر قنابل. وقد صرّح قادة ج.ا.ا. مرارًا بأنهم قادرون على تصنيع قنبلة خلال أسابيع أو حتى أيام – ولكن لم يفعلوا ذلك بعد!

تبدأ ج.ا.ا. جولة جديدة من المحادثات "غير المباشرة" مع إدارة ترامب في عام ٢٠٢٥. تُقدَّم مصالح واشنطن الإقليمية على حق إسرائيل في الوجود، وكما أظهرت تصرفات الإدارات السابقة (ليس فقط منذ حرب ٧ أكتوبر التي خاضتها ج.ا.ا. وحماس، بل منذ تأسيس إسرائيل)، فإن هذه المصالح تتعارض مع ذلك الحق. وبدلاً من ذلك، تطرح إدارة ترامب أن المفاوضات الحالية تهدف إلى منع ج.ا.ا. من امتلاك سلاح نووي، هذا افتراض عام غامض. هذه المحادثات جاءت نتيجة للضربات التي تلقّتها ج.ا.ا. من جهود إسرائيل البطولية لهزيمة حماس في غزة وحزب الله في لبنان، وهي الضربات التي مهّدت الطريق لسقوط نظام الأسد في سوريا.

لم تُطالب واشنطن، ولا القوى الإمبريالية الأخرى، صراحةً ج.ا.ا. بالإفراج عن الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس. وكما فعلت الإدارة السابقة، فإن واشنطن تسعى إلى إسكات الدور المركزي الذي لعبته ج.ا.ا. في حرب إبادة اليهود التي وقعت في ٧ أكتوبر، تحت ذريعة السعي لإنهاء الحرب أو الحروب في الشرق الأوسط تمامًا مثل حلفائها الإقليميين من الدول العربية وغير العربية. وضعت واشنطن العقبات في طريق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد التهديد الوجودي لمرافق تخصيب اليورانيوم التابعة لطهران، وهي منشآت تُستخدم لتحضير قنبلة نووية لحروب إبادة اليهود.

من الواضح أن "الخط الأحمر" لكادر الحالي المتمثل في بيزشكيان–عراقجي، تحت قيادة خامنئي، ينتهك الحقوق السيادية للبلاد. واشنطن،و الشاه، وكوادر الشيعة–البازار تحت الخميني منذ ١٩٨٣، ثم خامنئي – مع رؤسائه رفسنجاني، خاتمي، أحمدي نجاد، روحاني، رئيسي، وبيزشكيان مدرجون في تاريخ البرنامج النووي منذ تأسيسه حتى اليوم. فأين هو موضع الآمة أو السيادة الوطنية في هذا "الخط الأحمر" الممتد على مدى خمسين عامًا من الشاه–واشنطن إلى الشيعة–البازار–واشنطن؟ لقد أثبت انتصار ثورة ١٩٧٩، الذي لم يعتمد على السلاح النووي أو غير النووي، بل على قوة عشرات الملايين في الفعل السلمي الجماعي، أنه لا يوجد أي أثر يخدم الآمة على هذا "الخط الأحمر".

ومن المفهوم أن قادة وكوادر ج.ا.ا. لا يستطيعون الدفاع علنًا أمام الشعب عن برنامجهم النووي العسكري. فهذا البرنامج، الذي تواجهه/تواصله إدارة ترامب اليوم، كان مشروعًا مشتركًا بين حكّام البلاد والقوى الإمبريالية على مدى خمسين عامًا. ولا توجد حقيقة سيادية للبلاد/الأمة تُبرر علنًا هذا البرنامج من قبل طهران.

يتطلّب حل التناقضات العديدة التي يواجهها البرنامج النووي العسكري مفاوضات خلف الأبواب المغلقة، مما يمنع النقاش العام والتعبير عن النقد. وكما هو حال جميع قادة طهران السابقين، فإن السيد عراقجي يصوّرهم كأشدّ المدافعين حماساً عن الشعب الفلسطيني، رغم الضرر الكامل الذي ألحقوه بالقضية الفلسطينية وشعوب الشرق الأوسط الأخرى! لدرجة أن عراقجي يتهرب، علنًا وبفخر، من أي منصة عامة قد تطرح أسئلة عليه من جهات إمبريالية. [٤]

ماذا لو سُئل: لماذا أنشأتم "أعمال" التخصيب وسط الجبال والأنفاق؟ ماذا لو سُئل: لماذا تنتجون يورانيوم مخصب بنسبة ٦٠٪؟ ماذا لو سأل احدهم: لماذا استُؤنف البرنامج النووي في عام ١٩٨٣، تزامنًا مع قمع الصحافة والسياسة المستقلة، مثل *كارگر*، وإعادة إحياء اضطهاد بهلوي لتنظيمات الطبقة العاملة المستقلة؟ من الضروري إسكات كل نقاش عام بشأن تآكل/خنق السيادة الوطنية بسبب المشاريع العسكرية لـ ج.ا.ا. فلا صلة بين "الخط الأحمر" لـ ج.ا.ا. ومصالح السيادة الوطنية.

<u>الحاجة إلى استفتاء وطني.</u> لا شك أن البلاد تحتاج إلى استفتاء وطني لرفض برنامج تخصيب اليورانيوم وبرنامج الصواريخ، وهما برنامجان يعارضهما أوسع جمهور يعاني تحت وطأة الفقر والبطالة والتضخم. خطوة كهذه من شأنها أن تعزز موقف تحالف مستقل من العمال والفلاحين لتشكيل حكومتهم الخاصة – الحكومة الوحيدة القادرة على تحقيق القفزات المطلوبة للقضاء على كارثة الاقتصاد الشيعي–بازاري وبرنامجه النووي العسكري.

لقد كان الهدف هو منع الشعب من اتخاذ قراراته المستقلة بأي ثمن من خلال صعود عنصر الشيعة–البازار في الانقلاب بقيادة الـ CIA في عام ١٩٥٣ بعد ثورة ١٩٧٩ تحت اسم ج.ا.ا، والمسنود من الخميني وكل الـ"مشروطه" الحاكمة، أي البرجوازية الليبرالية. وهو الأمر الذي وُجّه وسُند من قبل جميع القوى الإمبريالية. وقد أصبحت التفجيرات والإعدامات المدعومة إمبرياليًا، إلى جانب قمع أي نمو ديمقراطي، هي القاعدة التي تأسست خلال الحرب الإيرانية–العراقية.

لذا، فإن ج.ا.ا. تعرض المفهوم الهمجي المتمثل في تعلم صنع قنبلة نووية، أو إنتاج "قنابل ذكية"، وصواريخ وطائرات مسيّرة – وهي كلها أوهام الشيعة –البازار موروثة من حكم بهلوي–الإمبريالي – كوسيلة للدفاع عن الوطن. وقد جُرّب الحل العسكري في الحرب الإيرانية–العراقية، التي كانت فرصة لانتصار إيران، لكنها انتهت بالفشل بعد ثماني سنوات شاقّة. أما العمل الوحيد، والرسالة الوحيدة للتفاؤل والتقدم، من اجل الازدهار والسلام، ليس فقط للإيرانيين بل للمنطقة والعالم، فهو في اتحاد العمال والفلاحين والحكومة المستقلة التي يمكنهم إنشاؤها.

إن تخصيب اليورانيوم والتعزيزات العسكرية من قبل حكومة الشيعة–البازار لا علاقة لها بالسيادة الوطنية والتحرر؛ وكما أثبتت ٤٥ عامًا من حكم ج.ا.ا. ، فإن هذه المشاريع العسكرية لا تؤدي إلا إلى إعاقة الديمقراطية وتعطيل رغبة الشعب في تحقيق الاستقلال والحرية.

٤ أعلن عراقجي أنه لن يشارك في "نقاش عام" في مؤتمر كارنيغي الدولي حول السياسات النووية، أو في أي منبر علني آخر (٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٥).

لفهم "الخط الأحمر" لحكم الشيعة–البازار الذي يقدمه السيد عراقجي الآن ضد السيادة الوطنية، لا بد من مراجعة وقائع البرنامج النووي لـ ج.ا.ا. في سياق حربها الهادفة إلى إبادة الدولة اليهودية، وهي الحرب التي تأسّست في اعقاب الثورة ١٩٧٩. فحرب ج.ا.ا. ضد إسرائيل ما هي إلا امتداد لموقعها الإستراتيجي المناهض للعمال والفلاحين في إيران منذ تأسيسها.

٣- البرنامج النووي العسكري لـ ج.ا.ا. وحرب إبادة الدولة اليهودية. تُعدّ إسرائيل هدفًا لحرب شرسة تقودها ج.ا.ا. وقد واجهت ج.ا.ا. انتكاسات في "حرب إبادة اليهود" في ٧ أكتوبر نتيجة لهزائم "محور المقاومة" التابع لها في غزة ولبنان وسوريا. نظرًا للانتكاسات، اضطرت ج.ا.ا إلى إخفاء برنامجها النووي العسكري من خلال التفاوض مع واشنطن، في محاولة لإبقاء جوهر برنامجها النووي العسكري مخفيًا. أما المعضلة الإمبريالية فهي كيفية منع إسرائيل من الدفاع عن نفسها ضد التهديد الوجودي الذي تطرحه ج.ا.ا ومحور المقاومة، كما تشير الأدلة من دفاع إسرائيل ضد حرب ج.ا.ا/حماس في ٧ أكتوبر إلى عمق هذه المعضلة.

تكمن التحديات أمام البرنامج النووي العسكري في قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد هذا التهديد الوجودي الأساسي، وفي ضرورة تدمير جزء كبير من الصناعة النووية لـ ج.ا.ا. – التي دُفن جزء منها في الأنفاق والجبال – لتأخير خططها في تصنيع القنبلة النووية. ويجب على ج.ا.ا. أن تفكك برنامجها النووي بالكامل، رغم أنها تدعي أنه برنامج سلمي، ولكن من غير المرجح أن تفعل ذلك، لأنه سيكون بمثابة تنازل ضخم لمصلحة الطبقات الشعبية الحضرية والريفية في الداخل.

الضمان الحقيقي لإنهاء تخصيب اليورانيوم بالكامل، وتحقيق هذا الإنجاز، هو النشاط المستقل لعشرات الملايين من أفراد الطبقة العاملة وحلفائهم في سبيل الاستقلال والحرية.

يتطلع النظام الحاكم في ج.ا.ا. إلى أن يصبح دولة مسلحة نوويًا وقوة صاروخية إقليمية قادرة على حمل ترسانة نووية ضد إسرائيل، تتمد إستراتيجية البهلوي المخلوع الذي عفا عليه الزمن، الحليف الإستراتيجي لواشنطن في المنطقة قبل ثورة ١٩٧٩. وعلى غرار أوهام العظمة الشوفينية لبهلوي المخلوع، يصرّح قادة ج.ا.ا. أن المنطقة هي "منطقتنا". وعلى مدى أكثر من ٤٥ عامًا، عملوا جاهدين على قمع حقوق النساء والأقوام التي هي القوى الاجتماعية الرائدة المتحالفة مع الطبقة العاملة، للسيادة الوطنية.

٤- السياسة الحاكمة في ج.ا.ا. مشبعة بمعاداة السامية. خلال تاريخ ج.ا.ا. ، كان الاشتراكيون في كارگر استثناءً، حيث دافعوا عن حقوق النساء، والأقليات الدينية، والأقوام. وقد صرّح ممثلو *كارگر* علنًا، كما في مناظرة تلفزيونية مباشرة أمام ٢٢ مليون مشاهد، أن ج.ا.ا. هي وعد بلا وجهة، وأن السبيل الوحيد لإقامة الديمقراطية وإنجاز المهام التاريخية للرأسمالية – أي حقوق النساء، والأقوام، والأقليات الدينية، والشباب، والطلاب، والعمال، والفلاحين، والمهنيين، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والفنانين، والمثقفين – يكمن في تحالف العمال والفلاحين للفعل المستقل.

إن الدعاية النازية النمطية التي تنشرها ج.ا.ا. ضد إسرائيل مثيرة للاشمئزاز باستمرار. فعلى سبيل المثال، تطالب المسيرات السنوية المؤيدة للحكومة داخل إيران وخارجها، خلال يوم "القدس" برعاية حكومية الذي يُنظم في نهاية شهر رمضان، بإبادة إسرائيل. وكذلك الأمر بالنسبة لجميع الأنشطة المدعومة حكوميًا خلال الحج أو الزيارات إلى كربلاء والنجف. يومًا بعد يوم، سواء في خطب الجمعة الرسمية أو في التصريحات الحكومية، يستمر النداء لتدمير إسرائيل، إلى جانب معاداة أمريكا المستمر. و تقتبس وتستنسخ الصحافة الرسمية، من كيهان إلى شرق، نتانة معاداة السامية من الإعلام الإمبريالي، الذي يدّعي أن اللوبي الصهيوني–اليهودي يسيطر على واشنطن والنظام المالي العالمي.

ويُواصل البرنامج النووي العسكري لـ ج.ا.ا. نفس المشروع الذي بدأه نظام بهلوي المخلوع، والذي اعتمد على دعم واشنطن في سياساته الداخلية والخارجية.

على سبيل المثال، فحكم الشيعة–البازار الذي تأسس بعد ثورة ١٩٧٩، ورغم أنه مضغوط بين الإمبريالية والشعب، فقد اعتمد على مصدر واحد أساسي على

مدى عقود منذ بدء برنامجه النووي العسكري – رغم التوقفات والمعارضة والعقوبات – وهو: الرأسمالية المالية العالمية بقيادة واشنطن – المنطق الذي يحكم قادة ج.ا.ا. هو اننا الافضل لإيقاف مكاسب ثورة ١٩٧٩ ومحاولة التراجع عنها. وقد نصّبت ج.ا.ا. نفسها زعيمة إقليمية وعالمية لمعاداة السامية – والأخيرة هي سياسات الرأسمالية المالية العالمية منذ أكثر من قرن. وضعت المكاسب الإسرائيلية في هزيمة حرب ٧ أكتوبر خطة بناء قنبلة نووية لتدمير الدولة اليهودية من قبل ج.ا.ا. في مأزق.

النشاط المستقل للطبقات الشعبية الحضرية والريفية، الساعي إلى إنهاء معاداة السامية والصهيونية والتحريض على إسرائيل (وهو الخط السياسي الأساسي الذي تتبناه العديد من الحكومات الموالية لواشنطن في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا)، يُعدّ النهج الوحيد الثابت لإنهاء البرنامج النووي العسكري واثارة الحرب ضد الدولة اليهودية. وكما حدث في الحرب العالمية الثانية، تُعدّ معاداة السامية عاملًا رئيسيًا في دفع الرأسمالية المالية نحو إشعال حرب عالمية ثالثة. وقد صرّحت ج.ا.ا. بأنها ستلعب دورًا محوريًا في هذه الكارثة القادمة. وإذا أُتيحت لها الفرصة، فإنها ستشنّ حرب ٧ أكتوبر مرة أخرى، ولكن بوحشية أكبر.

نظرًا لسلسلة الانتصارات الإسرائيلية في غزة ولبنان التي أدّت إلى الإطاحة بدكتاتورية الأسد في سوريا، فإن "الخط الأحمر" الذي رسمته ج.ا.ا. ضد الاتحاد المستقل للعمال والفلاحين، وكذلك ضد جهود المجتمع لتحقيق الاستقلال والحرية منذ بداية حكم الشيعة-البازار عام ١٩٧٩، والذي رُسم من خلال التعاون مع واشنطن وحلفائها الإمبرياليين، بات من الصعب الحفاظ عليه.

إن حكم الشيعة-البازار، الذي أُسّس كمنتج حكومي جديد على يد الخميني بعد الإطاحة بالشاه، والذي استند في جوهره إلى تحالف زاهدي-كاشاني الشهير من انقلاب ١٩٥٣ سيئ السمعة بقيادة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، هو حكم معزول، هش، ويُقابَل بالرفض من قِبل المجتمع. وكل ما أنجزه هو تقديم واحد من أكثر الأنظمة الرأسمالية فسادًا في تاريخ الشرق الأوسط، نظام محدد على تدمير الدولة اليهودية من خلال التمهيد للهولوكوست الثاني، أو لحرب عالمية ثالثة.

معصومه تبان

أرديبهشت ١٤٠٤ / مايو ٢٠٢٥

الخليج الفارسي والخليج العربي

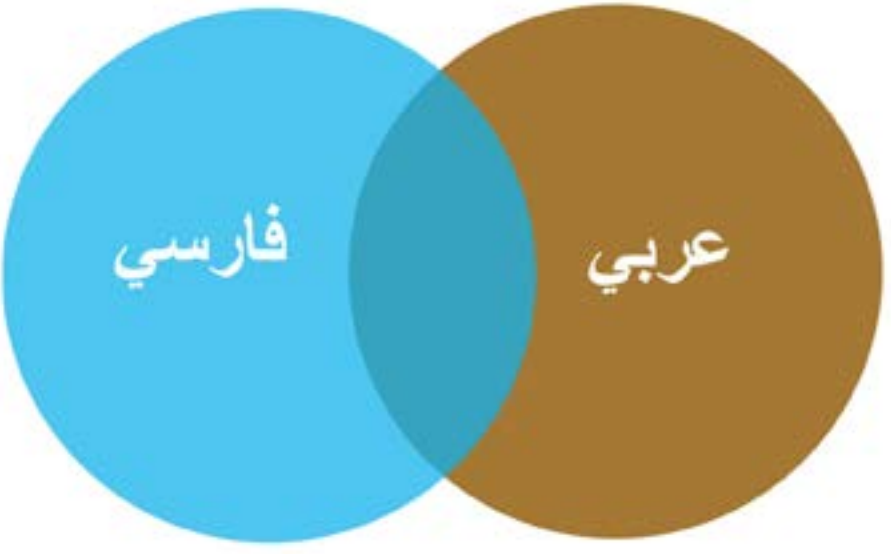

إن الخليج الفارسي والوثائق المتعلقة بشرعية هذا الاسم والتي هي منذ زمن بعيد متوفرة بكثرة في المنشورات، ووسائل الإعلام العامة، والمنابر، والمواقع الرسمية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ج.ا.ا.)؛ فلنفترض أن هذا هواسم هذا المجرى المائي منذ عهد آدم وحواء. وأي شخص يخالف ذلك سيتعرض للملاحقة القضائية وقد يُواجه كوارث متعددة لأنه قد أهان الشعب الإيراني.

في الواقع، هناك الكثير من الدول العربية تُطلق عليه اسم الخليج العربي. فمصر، على سبيل المثال، تقع على بُعد مسافة كبيرة من هذا الخليج، ومع ذلك يُشار إليه في مصر بالخليج العربي في جميع المنشورات والخرائط والأنظمة التعليمية ووسائل الاتصال؛ أما الخليج الفارسي، فهو غير معروف هناك. كما تستخدم السعودية والإمارات وقطر ودول عربية أخرى مصطلح "الخليج العربي". على الأقل، يجب على الصحافة الشوفينية في ج.ا.ا. أن تعرض الواقع في البلدان الأخرى. إن تسمية "الخليج العربي" يستخدمها ملايين الناس. ومع أنك تعرف اسم الحفيدة، زُهره، ويمكنك تقديم هويتها، إلا أن نصف العائلة يطلق عليها اسم "زَهرة". لا حاجة لسفك الدماء بين أفراد العائلة.

يمكن لأي أحد أن يستخدم "زَهره/زُهرة" حسب ما يفضله. الاحترام المتبادل ضروري، ويتطلب في هذه الحالة تحديداً احترام حقوق الأمة العربية/القوم العربي المقيم في خوزستان وجنوب البلاد.

أما في ما يتعلق باسم هذا المجرى المائي، الخليج الفارسي أو العربي، فإن الصراع حول التسمية له جذور أعمق ويعود إلى عهد الملكية البهلوية الأولى (التي أُسست عبر انقلاب بدعم بريطاني في عام ١٢٩٩ه.ش./١٩٢١) والملكية البهلوية الثانية (التي نُصّبت عبر انقلاب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في عام ١٣٣٢ه.ش./١٩٥٣) واللتين أُقيمتا لانتهاك السيادة الوطنية والاستقلال والحرية في البلاد. إن ج.ا.ا. تستند في جميع مواقفها إلى استمرار سياسات استبداد البهلويين؛ وإن مسألة تجاهل ومعارضة استخدام الاسم العربي إلى جانب الاسم الفارسي للخليج تمثل "خطاً أحمر" آخر لـ ج.ا.ا. وهو من بقايا دولة الاستبداد البهلوي الدمية، والتي تتعارض بوضوح مع السيادة الوطنية للبلاد.

ماذا عن ذلك؟

إن مسألة تسمية الخليج الفارسي في التاريخ القديم تتعلق بالجغرافيا القديمة؛ وربما كان الإغريق هم أول من حدده وسمّاه. إنّ رد فعل ج.ا.ا. بأكملها، والتي تعمل تحت رعاية الرأسمالية المالية العالمية، يُظهِر التناقضات المحيطة بالتسمية. ففي العصر الحديث، أي بعد أن أُقيمت الملكية البهلوية الأولى بدعم من بريطانيا، ثم نُصبت الملكية البهلوية الثانية بانقلاب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، واستمرت ج.ا.ا. باستخدام نفس جهاز الدولة، فإن هذا كان أساسياً لتركيبة الرأسمالية المالية العالمية في إيران الغنية بالنفط، ولسياسات ج.ا.ا. التي تسير وفق تفويض بتجاهل ومعارضة حقوق العرب وغيرهم من الأقوام في البلاد.

بدءًا من أوائل الستينيات، عُيِّن البهلوي الثاني كدركي الخليج الفارسي من قبل الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على المنطقة. في ذلك الوقت لم تكن الدول الساحلية جنوب الخليج كما هي اليوم ، وبالاضافة إلى المملكة العربية السعودية، لما تكن تمتلك القوة الجوية والبحرية بقدر ما تملك الآن. وقد استمرت وحافظت ج.ا.ا. على هذا الإرث السلبي، أي دركي الخليج، كجزء من سياساتها الحكومية. لقد أظهرت الأمة استعدادها لتمهيد الطريق نحو الاستقلال والحرية خلال ثورة ١٩٧٩. إن نظام الخميني-بازركان الذي أسّس ج.ا.ا. حقق النقيض التام لهذا الهدف. وبمرور الزمن، أصبحت التناقضات بين الحكومة وإرادة الشعب أكثر وضوحاً.

إن قبول تسمية الخليج العربي إلى جانب الخليج الفارسي يكاد يكون مستحيلاً لـ ج.ا.ا.، التي تعتبر المنطقة ملكاً لها، وقد خاضت "حروب نابليون الشيعية" لسحق ثورة الربيع العربي في سوريا (منذ ٢٠١١)، وتقدمت حتى الحدود الإسرائيلية بهدف تدمير الدولة اليهودية، وقادت بوغروم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ ضدها (في الوقت الراهن، إننا نغضّ النظر عن فشلها في غزة ولبنان، وسقوط حصنها المتمثل في ديكتاتورية الأسد في سوريا). إن قبول التسمية العربية يعني فقدان وهم الملكية على الخليج، والسيطرة على احتياطياته النفطية وتجارته، وكذلك فقدان ورقة التهديد بإغلاق مضيق هرمز. وحين قررت بريطانيا تسليم الخليج لجيش بهلوي، فإن ما أعقب ذلك من استخدام اسم الخليج العربي يثير الشكوك حول من يملك الجزر الثلاث التى منحها البريطانيون المستعمرون للشاه.

وتزداد المسألة سوءاً كلما عدنا بالزمن. فقد حوّل رضا خان، تحت وصاية بريطانيا، مبدأ التعاون بين القبائل/الأقوام والدولة المركزية—وهو مبدأ كان ركيزة للنظام الآسيوي القديم منذ تأسيس الإمبراطورية الفارسية القديمة قبل أكثر من ألفي عام—إلى قمع القبائل/الأقوام من قبل الحكومة المركزية، بقيادة سلالة بهلوي المُعلَنة ذاتيًا/المُعلنة بريطانيًا. وقد شكّل ذلك بداية مرحلة غير مسبوقة في تاريخ البلاد: لم يُسمح للقوميات وللأقوام بتعليم لغاتهم الخاصة، وتم تجميد تنميتهم الثقافية، وأُجبروا على استضافة جيشه الوحشي في أراضيهم.

وكان الهدف الوحيد للجيش الملكي في التاريخ الحديث هو قمع الشعوب والوطنيين، دون أي إرادة في مواجهة الهيمنة أو الغزو الإمبريالي. ويعلم معظم الناس باحتلال إيران خلال الحرب العالمية الثانية ونهاية ديكتاتورية رضا خان التي استمرت عشرين عامًا. فقد أصبح رضا خان من مؤيدي ألمانيا النازية والرايخ الثالث. وعندما غزا الحلفاء البلاد، لم يُطلق جيشه القمعي، الذي لا يرحم،ولو رصاصة واحدة، كما يقول المثل. أما في ما يخص قمع احتجاجات مثل "امرأة-حياة-حرية"، فإن الجيش والقوات العسكرية لـ ج.ا.ا. (هناك العديد مثل الجيش، الحرس الثوري الايرانى، البسيج، وغيرها) لا تشكّل استثناءً. بل يستعرضون عضلاتهم ويسفكون دماء الأقوام، و الكرد وفي وطن اليهودعلى وجه الخصوص . ولكن في حالة الغزو الأميركي المدعوم بواسطة العراق—والذي كان من المفترض أن يكون فرصة لانتصار إيران—فقد فشل جيشان من ج.ا.ا. على مدى ثماني سنوات، بسبب عرقلة الشيعة–البازار لمسيرة استقلال الأمة خلال الحرب.

عقب إنشاء بريطانيا لسلالة بهلوي، سعت الأولى إلى السيطرة على بلادنا كما لو كانت محطة وقود مملوكة للندن (تماماً كما أصبحت البلاد محطة وقود مملوكة بواسطة واشنطن بعد انقلاب عام ١٩٥٣). إن الادعاءات الزائفة للرواية البهلوية، أي النزعة الشوفينية الفارسية وإحياء أمجاد تاريخية خادعة

من خلال قمع الأقوام والـ إيلات (القبائل)، والنساء، والشباب، والعمال والفلاحين، والمثقفين والفنانين، ، وغيرهم، شكّلت الاحتفال العنيف بالحكم الملكي الاستبدادي. وكانت معاداة العرب في صلب هذا التوجه الرجعي الذي بدأه بهلوي.

فمن خلال تقديم شعر الهجاء ضد العرب على أنه من أصل الشاهنامة، كانت الأجهزة التابعة للملكية تغذّي الأمة بحمّى العداء للعرب، بلحن وكلمات الشاهنامة الفردوسي. إلى الحد الذي أصبح فيه كل من نشأ في عهد رضا خان معرضًا لتلك الطريقة في التفكير. فعلى سبيل المثال، وبسبب ما تعلمه في عهد رضا خان، يصوّر الخميني (آية الله العظمى) العرب في كتاباته خلال الحرب العالمية الثانية كرمز لكلٍ من الوحشية والقسوة القديمة والمعاصرة وبحسب دعاية حكومات خامنئي وولاية الفقيه، والتي تسير على خطى الادعاءات الزائفة للبهلوي، فإننا ورثة حضارة عظيمة اعدتها القوى الامبريالية-البهلوية. لكن استبدال ج.ا.ا. بالعظمة الشيعية أو الجمع بينهما لايقضي على رذيلة هذه الوراثة المزعومة وتأثيرها على السيادة الوطنية؛ بل يزيد الأمر سوءًا. إن الاتحاد المستقل للعمال والفلاحين هو الضامن الوحيد للاستقلال والحرية. ولا يحتاج العمال والفلاحين إلى تغذيتهم بروايات ثقافية كاذبة / رجعية تعيق وحدتهم.

تنكسر جرّة دعاية الحكم الوراثي التي ورثتها ج.ا.ا. عندما نعترف بأن ملايين العرب يُشيرون الى الخليج الفارسي باسم الخليج العربي. فالعرب في خوزستان—سكان ما كان يُعرف بـ "عربستان" قبل حكم رضا خان-بريطانيا—والبلوش في بلوشستان، والأكراد في كردستان، والترك في أذربيجان وغيرهم (حيث كان يُقال خلال الثورة الدستورية في أوائل القرن العشرين: "حيثما تسير أذربيجان، تسير إيران"، ومنذ زمن رضا خان أصبح المعنى: "حيثما وُجدت الأقوام، وُجد القمع من الحكومة المركزية")،يضعون هويتهم القومية أو العرقية في الأولوية. وقد يكونون على دراية بهوية إيران، لكن هذه الهوية غالبًا ما تكون مقرونة بالقمع من قبل الحكومة المركزية، وذلك حسب مدى قربهم أو بُعدهم من دعاية الحكومة المركزية. لا شك أن أعضاء الأقوام كلما ارتفعوا في هرم النظام الرأسمالي، زادت معرفتهم وتماهيهم مع هوية الدولة الإيرانية.

لذلك، فإن انتكاسات ج.ا.ا. في حروبها الإقليمية التي يخوضها وكلاؤها في المنطقة ، تثير المزيد من الأسئلة الشعبية بشأن "الخطوط الحمراء" الخاصة بها سواء كانت حول الخليجين الفارسي والعربي، أو برنامجها النووي العسكري، أو خطوط حمراء أخرى مثل قمع التوجهات السياسية المستقلة مثل كارگر المستقل والاشتراكيين، ومنع التنظيم المستقل للعمال والفلاحين منذ عام ١٩٨٣، بوصفها نتائج لسياسات ج.ا.ا. المتداخلة مع قيادة إمبريالية.

إن استعادة الاستقلال والحرية—واللذين سعت ج.ا.ا. إلى معارضتهما ومنعهما لأكثر من ٤٥ عامًا—تتطلب التخلي عن جميع الخطوط الحمراء الموروثة من الحكم البهلوي الاستبدادي. ينبغي أن يُسمح للنساء، والأقوام، ووحدة الفرس-العرب وبالاضافة إلى الفرس مع سائر الاقوام و الأقليات الدينية، والعمال والفلاحين، والشباب والطلاب، والمهنيين وأصحاب الأعمال الصغيرة، والفنانين والمثقفين، ولعناصر الامة بشكل عام، بأن يتحركوا بصورة مستقلة في الفضاء السياسي الوطني مع احترام حقوقهم.

مسعود سيامي، أيار/مايو ٢٠٢٥، أرديبهشت ١٤٠٤

"Out, out, out! Hamas, get out!" "برا برا برا، حماس اطلعي برا!"

" برا برا برا، حماس اطلعي برا!"

الشعارات في هذه الصورة: "نريد ان نعيش بسلام"، "أعطونا الأمل"، "نرفض، نريد أن نعيش"، "أوقفوا الحرب"

في ٢٥ آذار خرج الفلسطينيون في بيت لاهيا (شمال غزة)، مخيم جباليا للاجئين، حي النصيرات، إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم من حماس. هتافات "برا يا حماس"، "يكفي موت" رُفعت علنًا. وانتشرت الدعوة إلى حماس لوقف الحرب والرحيل في جميع أنحاء غزة، إلى خان يونس ومدينة غزة (حي الشجاعية). ولم يتردد شيوخ بيت لاهيا في الظهور أمام الكاميرا وقالوا: "حكمهم (حماس) دمر بيوتنا، دمرنا، قتلنا وهجر الجميع، ولهذا فإن بيت لاهيا، بشيوخها وشبابها، تقف موحدة لإنهاء حكم حماس هنا". وبحسب شهود عيان "كانت هذه أولى المظاهرات في بيت لاهيا التي شاركت فيها النساء، بعضهن مع أطفالهن". تظهر تصدعات في قبضة حماس الحديدية التي استمرت ١٨ عامًا على الفلسطينيين.

لقد خلقت هذه الأوضاع الفلسطينية المأساوية حين ارتكبت حماس بوغروم، واحتجزت مئات الرهائن وقتلت أكثر من ألف يهودي، مهاجمةً حق الدولة اليهودية في الوجود. وبعدما مارست إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس، أُضعفت حماس ودُمرت غزة كما توقعت حماس. استخدمت حماس كل المواطنين وكل البنى، من مدارس ومستشفيات، كدروع لقتل اليهود. أما عناصرها فزحفت إلى شبكة أنفاقها التي تفوق في طولها مترو مدينة نيويورك. وصرّح قادة حماس بأن هذا "ثمن علينا دفعه"؛ آلاف الأرواح دُمّرت، وسيطرتهم على غزة تقلصت بشدة. اضطرت حماس الضعيفة إلى الالتزام بهدنة. هدنة قصيرة في هذه الحرب التي هندستها حماس سمحت بإطلاق سراح بعض الرهائن وبروز بعض الأمل للفلسطينيين. بدأت الهدنة في ١٩ كانون الثاني لكنها انهارت فجأة حين رفضت حماس إطلاق سراح الرهائن المتبقين. ونتيجة لذلك تعثرت مفاوضات السلام، وانهارت الهدنة، واستأنف جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) الضغط العسكري على حماس في ١٨ آذار لإجبارها على إطلاق سراح الرهائن المتبقين ونزع سلاحها. وبينما أصرت حماس على حربها الدموية، وأطلقت صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل، رد الجيش الإسرائيلي على هذا التصعيد، وعبّر الفلسطينيون في غزة عن غضبهم من حماس ورفضها إطلاق الرهائن وإنهاء الحرب التي بدأتها. زادت هذه الاحتجاجات من تقويض قبضة حماس الوحشية على غزة. "برا يا حماس"، "يكفي دمار، يكفي قتل، بدنا نعيش"، "الشعب يريد إسقاط حماس"، "حماس إرهابيون"، "نرفض أن نموت"، "برا برا برا، حماس اطلعي برا!" ترددت أصداؤها في غزة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

عاجزة، لم تستطع حماس الرد بقوة، فلجأت إلى أكاذيب بأن المظاهرات ضد إسرائيل، وأصدرت تهديدات بالقتل للمشاركين فيها. في ٢٩ آذار قامت حماس بتعذيب شاب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٢ عامًا شارك في المظاهرات، وضربه وقتله بوحشية، ثم رمت جثته أمام منزله لإخافة الفلسطينيين من التعبير عن معارضتهم لحماس وحربها. هذه المرة، لم يتراجع الفلسطينيون أمام وحشية حماس، بل تصاعدت المظاهرات وتحوّلت إلى هجمات مباشرة على عناصر حماس. في ٢ نيسان، وبعد أن أطلق أحد عناصر حماس النار على عبد الرحمن شعبان، قامت عشيرة أبو سمرة بإعدام العنصر الذي ارتكب الجريمة علنًا. وبينما تهدد حماس بمعاقبة كل من

ينتقدها، ويطالب سياسيون وإعلاميون عرب، كقناة الجزيرة، برد عنيف من حماس، إلا أن الحسابات السياسية تغيرت داخل البيت الحمساوي.

لقد تغير هذا المشهد السياسي عندما دافعت إسرائيل عن نفسها، باعتبارها الملاذ الآمن الوحيد لليهود، مما أضعف ليس فقط حماس بل أيضًا حزب الله، وأدى إلى تزعزع قبضة دكتاتورية الأسد الوحشية، وأضعف "محور المقاومة" الذي تقوده إيران. دفاع الأمة اليهودية عن نفسها عزز صوت جميع القوميات في المنطقة. مستفيدين من هذا التغيير السياسي الجديد، وجد الفلسطينيون مساحة للتعبير عن رفضهم لحكم حماس في غزة، ورفضهم لامتناعها عن إطلاق سراح الرهائن المتبقين، وإنهاء الحرب/البوغروم التي بدأتها في ٧ تشرين الأول.

دعا كثيرون خارج غزة، بمن فيهم رئيس السلطة الفلسطينية، حماس لإطلاق سراح الرهائن. في المقابل، فإن كثيرين ممن يقيمون خارج غزة، مثل قيادة .ج.ا.ا والمؤسسة المعادية لليهود التي تقود الرأسمالية المالية العالمية، رفضوا المطالبة بإطلاق الرهائن من حماس؛ ولم تطالب الأمم المتحدة ولا الصليب الأحمر بزيارة الرهائن الإسرائيليين.

مجيد دهقان – أيار / مايو ٢٠٢٥

الطريق الوحيد لمنع كوارث الانفجارات وضمان أجور لائقة وظروف عمل آمنة

اعتراض سائقي الشاحنات على عدم اهتمام الحكومة بعائلات ضحايا حريق جمرك رجائي

اندلاع حريق/انفجار في جمارك رجائي (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٥) نتج، بحسب التقارير، عن تفجّر مواد قابلة للاشتعال في الرصيف/المستودع. عدد الضحايا مرتفع: ٧٠ قتيلاً، ٢٢ مفقوداً، ٢٢ جثة غير معروفة الهوية، وأكثر من ١٢٠٠ مصاب. العديد من العائلات التي تسعى للتعرف على جثث أقاربها القتلى لم تتلقَ أي إجابة. بعض العمال الذين كانوا جزءاً من هذا الحادث ينتمون إلى واقوام- الأقليات العرقية مثل البلوش ولا يزالون مجهولي الهوية.

ما هو الحل؟

على المدى القصير، تلتزم الحكومة بالإعلان العلني عن جميع الوفيات ودفع تعويضات (الدية) لعائلات الضحايا وفقاً لقانونها الإسلامي الخاص.

بحسب الشريعة الإسلامية، تبلغ دية الرجل حوالي ١٦,٠٠٠ دولار؛ أما دية المرأة فهي نصف ذلك — ٨,٠٠٠ دولار. لم تفصح تقارير الحكومة عن أي معلومات بخصوص قيمة هذه المدفوعات التعويضية. هذه فرصة للإعلان عن مساواة في التعويض بين الرجل والمرأة، استناداً إلى مبدأ المساواة بينهما أمام الدولة في مجتمع اليوم. لم تذكر الحكومة وقوع أي ضحايا من النساء في هذا الانفجار، في حين أن الكثيرين يعلمون بوجود عدد كبير من الموظفات في الجمارك.

على المدى الطويل، يجب أن توضع الجمارك وكافة المؤسسات الحكومية المماثلة تحت إشراف ومراقبة عمال الجمارك أنفسهم. وذلك لكي يتمكنوا من التفتيش والسيطرة الدقيقة على محتويات البضائع القادمة على السفن الراسية، والسلع الواردة، والمواد المخزنة، ومنع تكديس المواد القابلة للاشتعال والانفجار. من هو الأجدر من عمال الجمارك أنفسهم بالإشراف والسيطرة على عمل الجمارك؟ ومن هو الأسوأ، كما دلّت عليه تجربة الحرائق/الانفجارات/الفساد في الجمارك، من المدراء الحكوميين والرأسماليين الذين اعتمدوا على خدمات الجمارك لأكثر من قرن في مراكمة ثرواتهم؟

في .ج.ا.ا، تتماشى كامل هرمية السلطة والحكم مع مصالح الرأسمالية. يشكّل جزء كبير من الفساد والاختلاس في البلاد منبعُه مستودعات الجمارك. إن سيطرة العمال على الجمارك يمكن أن تضع حداً

لهذا الاختلاس وللرشوة التي أصبحت سمة دائمة في أعمال التخليص الجمركي.

والأهم، إن إشراف العمال من خلال النقابات أو الجمعيات (أنجمن) يمكن أن يضمن ويحدد دخل عمال الجمارك الذين يعانون من ضيق اقتصادي، ويؤمن بيئة عمل آمنة. تماماً كما يمكن لسيطرة العمال أن تحقق ذلك لكل العمال وعائلاتهم في الصناعات والمناجم.

إن إشراف ومراقبة العمال على مختلف قطاعات الإنتاج في البلاد هو حجر الأساس لإعادة البناء وتحقيق الاستقلال والحرية. وهذا لا يمكن أن يتحقق دون الاستقلال السياسي عن تحالف الشيعة–البازار، أي النظام الرأسمالي القائم.

يجب أن تتصدر الجمارك، على ضوء هذه المأساة التي قتلت وجرحت مئات العمال، مهمة الإشراف والسيطرة العمالية. ومن خلال مثل هذا الإشراف على الجمارك وسائر الصناعات في البلاد، يمكن للعمال أن يتعلّموا طريق تنظيم حكومتهم الخاصة وتأسيس حكومة للعمال والفلاحين.

دارا برزگر

نيسان/أبريل ٢٠٢٥ / ١٤٠٤ه.ش.

الجمارك من القاجار إلى البهلوي إلى الجمهورية الإسلامية في إيران

مأساة الموت والإصابات في جمارك رجائي في بندر عباس (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٥) لحظة يجب أن تدفع العمال الشباب للتأمل في تاريخ الجمارك القصير، والذي تأسّس تحت وصاية الاستعمار والملَكيات، وكذلك في ظل .ج.ا.ا الحالي. لفهم كيف أنّه لا يمكن أن تخدم الجمارك البلاد إلّا من خلال إصلاح جذري للدولة (كما هو مطلوب في التعليم، الصحة، الصناعة، الزراعة، الجامعات، وسائر أجهزة حكم تحالف الشيعة-البازار الموروثة من الدولة ال ملَكية التي أنشأتها القوى الاستعمارية)؛ أي من خلال تحويل الحكومة من واحدة تخدم الفصائل الخصولتى إلى حكومة تخدم ملت، أي حكومة العمال والفلاحين:

إن مشاكل الجمارك تعود إلى أكثر من مئة عام، بل إلى بدايات دخول الرأسمالية إلى الدول الآسيوية شبه الاستعمارية، مثل بلدنا. كانت إيران واقعة بين القيصرية الروسية وتدفّق السلع من بريطانيا البعيدة. هدف الاستعمار وشركاته كان بيع أكبر قدر ممكن والسيطرة على السوق الداخلية الإيرانية خلال فترة القاجار، حين كانت الملَكية تمنح الامتيازات، كتلك الخاصة بالتبغ، وتقترض من مصارفهم، وتبحث عن مصادر دخل من الواردات حتى قبل تأسيس مكتب للجمارك كما نعرفه اليوم. أصبحت الامتيازات والواردات مصدراً للدخل لأقطاب رأس المال/الدولة — وذلك قبل أن تصبح عائدات النفط في القرن العشرين المصدر الأساسي لمداخيل الملَكيات.

في عهد ناصر الدين شاه، وبإرشاد ودعم من الحكومة البريطانية، تم تعيين البلجيكي جوزيف نوز في منصب الجمارك عام ١٢٧٧ .ه.ش/١٨٩٨ بهدف تأسيس نظام جمركي مركزي، يضع الرقابة والإشراف على العائدات الجمركية في خدمة الدولة القاجارية. وفي عهدي البهلوي الأول والثاني، كان هذا التحكم — أي السيطرة على الجمارك — بيد الدولة الملَكية المطلقة، وأصبح مع عائداته مركزياً، حيث أرادت الدولة تمرير سلعها وأخذ حصة من كل ما يُستورد وكل مؤسسة في البلاد. ومع اكتشاف النفط، أصبحت عائداته مصدراً رئيسياً لمداخيل الملَكيات المطلقة، أي بهلوي الأول والثاني.

بكلمات أخرى، تم إنشاء الجمارك لخدمة الشركات الاستعمارية ولتكون مصدراً لمداخيل الملوك المطلقين، أي القاجار والبهلوي. تماماً كما حقق هؤلاء الملوك لاحقاً مليارات الدولارات من بيع النفط للشركات الاستعمارية في القرن العشرين.

مع اندلاع الانتفاضة الثورية عام ١٩٧٩، نشأت إمكانية للجمارك بأن تُستخدم لتعريف ما يُستورد وتوجيه عائداتها لخدمة حاجات البلاد وجماهيرها الواسعة. لكن مع قيام .ج.ا.ا، استمر النظام القائم منذ ١٠٠ عام، وسقطت الجمارك تحت سيطرة تحالف الشيعة-البازار. ومع تفتّت سلطة الدولة نتيجة ثورة ١٩٧٩، أراد كل فصيل من الحكومة السيطرة على الجمارك، وعلى اسكله (الرصيف البحري) خاص به. سقطت مستودعات الجمارك بيد مراكز القوى المختلفة من رأس المال/الدولة، وكل واحد منها سيطر على الواردات والعائدات الجمركية لصالحه، كما يظهر في أمثلة تهريب المشروبات الروحية والسجائر وغيرها. إن التحكم والإدارة في الجمارك، لكي تكون في خدمة الاستقلال الوطني، بقيت بعيدة عن متناول الشعب. فاستمرت الجمارك في خدمة المدراء الحكوميين، المدنيين والعسكريين، ومختلف فصائل تحالف الشيعة–البازار، من التجار والرأسماليين، سعياً وراء الأرباح.

في ظل هذا النظام، سواء في عهد القاجار أو البهلوي أو .ج.ا.ا تحت تحالف الشيعة–البازار، فإن عمال وموظفي الجمارك ليسوا سوى أدوات في خدمة الطبقة الساعية للربح، أي خصولتي (الدولة-الخاص). أما رفاه العمال/الموظفين في الجمارك، وحماية مستوى معيشتهم وضمان بيئة عمل آمنة، فهي تأتي في آخر الأولويات، ولا تُضمن. تحت .ج.ا.ا، حيث إدارة الجمارك تتصرّف نيابة عن فصائل الدولة ومندمجة معها، تماماً كما هو الحال في إدارة باقي الصناعات والتجارة والإدارات الحكومية، فإن الفساد يسري من الأعلى إلى الأسفل: كل دائرة جمارك هي مركز للفساد والتعاملات السرية، حيث يطلب الموظفون المال من المراجعين مقابل أداء مهامهم — كما يفعل موظفو باقي دوائر .ج.ا.ا — من أجل تعويض رواتبهم الضئيلة، مقارنة مع الأرباح الضخمة التي يحققها المدراء الحكوميون. وكل هذا يدلّ على حقيقة واحدة: لا حلّ سوى سيطرة العمال/الموظفين على الجمارك تمهيداً لتأسيس حكومة العمال والفلاحين؛ النوع الوحيد من الحكومات القادرة على إغلاق الفصل الطويل من الربح عبر الواردات لصالح الشاهات المطلقين وتحالف الشيعة–البازار، ووضع احتكار التجارة الخارجية بيد الدولة؛ لتبدأ في خدمة البلاد، لا خصولتي.

د. ب.